

لكن هذا التفسير ، على صحته في نهاية الامر ، اي تكون الدولة كجهاز كولونيالي ، يتسم بالعمومية ولا يظهر الخصائص الاصلية للدولة في شرقي الاردن واختلافها عن اي جهاز كولونيالي آخر في المشرق العربي آنذاك او في البلدان المستعمرة عموماً . الامر الذي يطمس الفوارق في وظائف هذه الاجهزة وفي سماتها . فالدولة في شرقي الاردن قد ظهرت لا كجهاز كولونيالي مباشر ، لا كأداة كولونيالية بحتة . ولم تكن الفئة المكرسة لاعمال الادارة والسياسة في الدولة بريطانية او كولونيالية صرفاً . ثم ان طابع الدولة لم يتسم منذ البداية بطابع كولونيالي مطلق ، بل اتسم بذلك فقط اثر صراع مع الفئة المكرسة للادارة التي كانت في غالبيتها من الاستقاليين او من العناصر الخاضعة لتاثير حزب الاستقلال السوري ، والتي حاولت لسنوات (حتى عام ١٩٢٤) ان تحافظ على درجة معينة من الاستقلالية للدولة عن السيطرة والسياسة البريطانية . وحتى بعد هزيمة الاستقاليين وخروجهم من البلاد ، كانت الخاصية الاصلية لطابع الدولة في شرقي الاردن تنبع من ارضية الاتفاق البريطاني - الهاشمي ، اي من حاجة الكولونيالية البريطانية الى ادارة البلاد ، بشكل غير مباشر عبر حاكم وحكومة عربية . الامر الذي تطلب من بريطانيا « التنازل » طوعاً عن جزء من « حقوقها » - كدولة منتدبة على الاردن - لصالح الامير وحكومته ، اي اقتراضها ضرورة لعب الامير عبد الله وحكومته دوراً محدداً في اداء الدولة في الاردن لوظيفتها في خدمة المصالح الامبريالية البريطانية . وقد اتخذت الشراكة البريطانية - الهاشمية في السنوات الاولى طابع التفويض بجزء من صلاحيات البلد المستعمر في ادارة شؤون شرقي الاردن للامير عبد الله ، الذي كان عليه في الوقت نفسه الالتزام بتعهداته تجاه شركائه البريطانيين والعودة اليهم في المسائل المهمة (٨٢) .

وبكلمات اخرى فان الدولة في شرقي الاردن قد نشأت ليس فقط تحت تاثير كولونيالي مطلق ومباشر ، وانما تحت تاثير معين للدور الذي لعبه الامير عبد الله ، وقيل به البريطانيين لانهم كانوا يتجنبون السيطرة المباشرة والاحتلال المباشر للبلاد . ونظراً لحاجتهم المبكرة لحاكم عربي متعاون ، ولان الامير عبد الله هو الذي تقدم ليكون هذا الحاكم ، وبسبب استفادته من ظروف البلاد وانقسامها الاجتماعي ، فقد اخذ البريطانيون هذا الوضع بعين الاعتبار ، الامر الذي يفسر لقاءهم مع الامير في منتصف الطريق . فكما قال لورنس ، لا تستطيع بريطانيا ولا الامير السيطرة على البلاد بدون مساعدة الطرف الاخر .

من ناحية اخرى ، فان الحركة الوطنية السورية ، كانت طرفاً ثالثاً في عملية بناء السلطة في الاردن . فالحركة الوطنية السورية ، وبشكل خاص حزب

(٨٢) التنازل الذي اقدمت عليه بريطانيا تجاه الامير عبد الله شكلي في النهاية . لكن له اثر داخلي لا يمكن اهماله . المهم ان هذا « التنازل » هو بمثابة تكليف له بالاشراف على اعمال الحكومة بالنيابة عنها ، ولكن تحت رقابتها . وبما لا يخل بتعهدات بريطانيا تجاه عصبة الامم - راجع نص التصريح الخاص بذلك الوارد في هذا الفصل تحت هامش رقم (٧٧) .